ان نفي الجواب عن هذا السؤال حقه، وليس من أهدافنا، هنا على الاقل، ان نتلمّس اجابة شافية عنه. لكننا نهرع الى تأكيد حقيقة ان المرحلة الحالية تشهد تداخلاً فعلياً، بين الانكفاء الخليجي وبروز القطب العراقي في السياق الاقليمي، بصورة يغلب فيها التنافر على التعاضد، ممّا يشير، اجمالاً، الى ان مسألة الهوية الاقليمية، على الرغم ممّا يقال يومياً، ما زالت حيّة، اشكالية، وأن المحاولات الراهنة لحلها بشكل أم بآخر، تؤدي، عملياً، الى تعقيدها، وتزايد حدّة الخلاف بشأنها.

دور النفط

من هنا طعم المرارة الذي ظل ملازماً بعض العرب في النظر الى «سور النار» الذي قال وزير نفط دولة الامارات، مرة، ان دول مجلس التعاون الخليجي سوف تبنيه حول آبارها. وقد ذهب هذا البعض، في حينه، الى ان هذا السور (الوهمي) بني، أساساً، بوجه العرب الآخرين، قبل غيرهم.

يعود تقديرنا هذا لأسباب واضحة يعرفها كل من ألف «لذّة» التعامل مع المال النفطي. فمع تدفّق النفط في المنطقة، أصبح الامر السائد هو انشاء كيانات سياسية ـ اقتصادية اقليمية؛ بل كان هذا هو العامل الرئيس وراء نشوء ترسيخ «الدولة الحديثة» في الخليج، ومبرّر وجودها الحقيقي. وقد أدّى ذلك، فيما بعد، الى خلق ظاهرة «الاقليمية النفطية»، التي بالغت في التركيز على مبادىء السيادة والمساهمات المالية والانجازات الاقتصادية، ضمن خطة هدفت الى ابراز هذه الكيانات الصغيرة كحقيقة قائمة لا يمكن تغييرها. بل أكثر من ذلك، فقد وجد النظام الخليجي في التوترات والاستقطابات داخل النظام العربي، ملاذاً يحتمي به، وينفرد، من خلاله، بالتنعّم بايراداته النفطية، معتبراً أي محاولة لتسييسها بمثابة خطر يهدّد ثروته المستجدة.

وفيما كانت الانظار شاخصة نحو دور النفط، كأداة للضغط والمساومة السياسية في مجال العلاقات الدولية، انطلاقاً من كونه مادة سياسية واستراتيجية بقدر ما هي مادة اقتصادية وتجارية، قد لا تنافسها سلعة أخرى في الاقتصاد العالمي، ظلّ الملك السعودي، فيصل بن عبدالعزيز، يردّد دائماً: «ان النفط والسياسة مادتان لا يجوز مزجهما». بل قيل، مراراً، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ان النفط يستعمل للمرة الاخيرة في مجال السياسة. ويجب القول ان الامر كان، الى حدّ بعيد، صحيحاً؛ اذ لم يستعمل العرب نفطهم منذ ذلك الحين، بهدف تحقيق اهدافهم السياسية.

بيد ان الأزمة الراهنة في الخليج أظهرت كم ان هذا الحكم بعيد من الواقع، الذي عبّر عنه احد المتابعين بقوله: «تبلغ علاقة النفط بالسياسة الدولية، في منطقة الخليج، أعلى مستوياتها كثافة وتعقيداً». ان هذا الحكم يبدو لنا صحيحاً، على الاقل في ما يخص الحالة السعودية. فإنْ نحن توقفنا، ملياً، عند هذه الحالة، وجدنا ان المملكة باتت مستعدة للتضحية بمصالحها النفطية لقاء استمرار أمنها واستقرارها، كما تراهما. بل يبدو، في معظم الوقت، ان الرياض كانت تسدّد، من خلال النفط، ما يتوجب عليها ازاء الولايات المتحدة الاميركية لقاء قيام هذه الأخيرة بحمايتها، أي بضمان استمرار السلطة القائمة فيها، ضد أي طموحات «توسّعية» من أطراف دولية، أم اقليمية في المنطقة. ولا يتوضّح هذا الانحياز، اجمالاً، الاّ من خلال السياسة المتحفّظة، والمناهضة احياناً، التي انتهجتها المملكة ازاء شركائها في منظمة (اوبيك)، أو اشقائها في المجموعة العربية.

واذا كان الامر كذلك، فان القدرة ليست في استخراج الملايين من براميل النفط يومياً، وليست